مجلة العلوم الإنسانية المجلد: 20 / العـدد: 01 (2020)، ص 533- 550

الهجرة العائدة والاندماج الاجتماعي والاقتصادي في دول المغرب العربي

Return Migration And Social And Economic Integration In The Arab Maghreb Countries

د: لبيب لويزة[1]

[1] المركز الجامعي تيبازة (الجزائر)، الإيميلlouiza.labib@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/08./09 تاريخ القبول: 2020/09/27 تاريخ النشر : 2020/11/09

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة العائدة ومدى قدرة المهاجرين العائدين على الاندماج الاجتماعي والاقتصادي في بلدهم الأصلي، كما نسعى كذلك الى إبراز أهم العناصر التي تميز سياسة استيعاب هذا النوع من الهجرة في دول المغرب العربي إضافة الى معرفة ما إذا استطاعت هذه الفئة من المهاجرين العائدين، المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان المنشأ. ولهذا الغرض تم الاستناد الى أهم النظريات التي حاولت فهم وتفسير هذه الظاهرة كما تم الاعتماد على دراسة "ميرام MIRAM "التي تم انجازها بصفة مشتركة بين مخابر بحث جزائرية، مغربية وتونسية. وقد توصلنا الى نتائج هامة مفادها أن العائدين من الهجرة بصفة طوعية، استطاعوا في أغلب الحالات الاندماج الاجتماعي لكن تعذر عليهم الاندماج الاقتصادي لأسباب عديدة أبرزها الإدارية والتنظيمية والبنيوية .

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الهجرة العائدة، سياسة استيعاب الهجرة العائدة، الاندماج الاجتماعي والاقتصادي

Abstract: This research paper aims to shed light on the phenomenon of returning migration and the extent of the ability of returning migrants to social and economic integration in their country of origin, as we also seek to highlight the most important elements that distinguish the policy of absorbing this type of migration in the countries of the Maghreb in addition to knowing whether this group was able Of returning migrants, contributing to the social and economic development of the countries of origin. To this end, we have relied on the most important theories that tried to understand and explain this phenomenon, as was the reliance on the MIRAM study that was jointly carried out between Algerian, Moroccan and Tunisian research laboratories. We have reached important results to the effect that returnees from migration on a voluntary basis were able in most cases to social integration, but they were unable to integrate economically for many reasons, most notably administrative, organizational and structural

Key words: immigration, returning migration, return migration policy, Social and economic integration

المؤلف المرسل: لبيب لويزة ، **الإيميل:** louiza.labib@yahoo.fr

1. مقدمة:

لا يزال تناول الهجرة العائدة من قبل الباحثين في مجال الهجرة بعيدا عن المستوى المطلوب، فبالرغم من بعض المحاولات لتفسير ظاهرة الهجرة العائدة، إلا أن استيعاب هذا المفهوم لا يزال قاصرا. وترجع العديد من الدراسات القصور إلى عدم إيلاء موضوع الهجرة العائدة، الاهتمام الكافي من قبل الخبراء بالإضافة إلى عدم توفر بيانات كمية موثوقة حول حجم وطبيعة هذه الظاهرة مما يمكن من تحليلها تحليلا شاملا. ويمكن كذلك الاشارة إلى متغير تعدد طرق تصنيف العودة والعائدين الذي قد يلعب دوراً حاسماً في توجيه وتشكيل التصورات والتصنيفات وسياسات الاستيعاب المعتمدة من قبل الحكومات تجاه هذه الظاهرة خاصة وأن الهجرة العائدة قد تلعب دورا تنمويا هاما عند عودة المهاجر الى بلد المنشأ محملا بخبرة وأموال ومشاريع استثمارية تساهم بقدر كبير في خلق مناصب الشغل ومنه رفاهية المجتمع وازدهاره. نحاول فيما يلي التطرق الى موضوع الهجرة العائدة في دول المغرب العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة ومدى استغلال امكانيات هذه الفئة في دفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أولا: الإطار العام للبحث

1- أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يتطرق الى أحد أهم الظواهر الاجتماعية التي عاشتها دول المغرب العربي وهي الهجرة العائدة التي كان يعول عليها في المساهمة في النمو الاقتصادي بالنظر الى ما اكتسبته من كفاءات وخبرة ومهارات وخاصة قدرة على تصميم مشاريع استثمارية خلاقة لمناصب العمل والثروة في ظروف تميزت بالبطالة لدى الشباب بسبب تقليص التوظيف في القطاع العمومي.

فاهتمامنا بهذا الموضوع هو من حرصنا على معرفة أسباب اخفاق هذا المشروع الطموح الذي انتهى برجوع هذه الفئة في حين كان من المتوقع أن تلعب دورا كبيرا في التنمية بكل أبعادها في بلدان المهجر.

2- أهداف البحث

أ- تسليط الضوء على أهمية الهجرة العائدة كما تم تعريفها في التراث السوسيولوجي،

ب- تقديم لمحة حول سياسة استيعاب الهجرة العائدة في دول المغرب العربي،

ت- الكشف عن أسباب رجوع العائدين الى الهجرة من جديد.

3- إشكالية البحث

تشكل الهجرة العائدة فرصة ثمينة لبلد الأصل وذلك من خلال استغلال العائدين من حيث ما تحصلوا عليه من تكوين مهني ومعارف تكنولوجية ومهارات تقنية أثناء فترة اقامتهم في الدول المتقدمة بالخصوص. وقد تلقت هذه الفئة من وعود من قبل الحكومات، ما جعلها تشد الرحال نحو بلد المنشأ والعودة اليه محملة بكل ما تحوزه من إمكانيات مادية وفكرية وتقنية، تساهم من خلالها في نمو الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. غير أن هذا الطموح لم يجد ما يقابله على أرض الواقع وقد فاق الإخفاق كل التوقعات مما أدى بالعائدين من الهجرة الى الرجوع اليها مجددا. وعليه فان السؤال المطروح هو: ما هو طبيعة المشكل التي واجهت العائدين من الهجرة؟ هل هو عدم الاندماج الاجتماعي أم عدم الاندماج الاقتصادي أم الاثنين معا؟

ثانيا: الهجرة العائدة

1- الأسباب والعوامل

الهجرة العائدة هي مفهوم يعبر عن ظاهرة عودة الدفعات الهائلة للمهاجرين الى بلد الأصل. ويعتبر المهاجر العائد طبقا لتعريف شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، الشخص الذي يعود إلى بلد المنشأ بصورة قسرية أو طوعية لمدة لا تقل عن عام بعد الإقامة لمدة زمنية طويلة او قصيرة خارج الوطن (التقرير الإقليمي للهجرة العربية، 2014). و بالرغم من تعدد وتشعب أسباب عودة المهاجر الى بلده الأصلي، الا أن التقرير تضمن عددا من العوامل الأساسية نشير اليها فيما يلي:

أ- عدم الاندماج في بلدان المقصد وتفضيل المهاجرين لبلدان المنشأ. فبعد فترة يقضونها في بلدان المهجر وبسبب صعوبات الاندماج في المجتمعات الجديدة سواء كان اندماجا

اجتماعيا أو مهنيا أو ثقافيا مما يخلق حالة من الاغتراب لدى المهاجر، تنتهي بقرار العودة إلى الوطن الأصلي.(نفس التقرير)

ب- تحسن المستوى الاقتصادي والمهني وانتعاش سوق العمل الذي تسجله بلدان المنشأ، مما يزيد من توفر فرص العمل بها وهو ما يخلق درجة معينة من التوازن بين عوامل الطرد بها وعوامل الجذب بدول الاستقبال. إضافة الى ذلك ينبغي الاشارة الى أن العودة قد تكون نتيجة اكتساب المهاجر لخبرات ومهارات جديدة في تخصص ما، أثناء إقامته ببلد المهجر، تؤهله للعمل في بلده. وتلعب الشبكات والتواصل الدائم ببلدان المنشأ دورا رئيسيا في ذلك (نفس التقرير).

ت- يشكل تحسن الظروف السياسية والإدارية عاملا هاما في دفع المهاجرين وتحفيزهم على العودة الى ديارهم خاصة بالنسبة لأصحاب المهارات العالية التي تم اكتسابها في المهجر والتي يعتبرها المهاجر العائد، وسيلة تمكنه من المساهمة في النمو الاقتصادي (نفس التقرير).

ث- قد تكون العودة أيضا مرتبطة بإرادة المهاجر، خاصة عندما يكون الدافع من وراء الهجرة دافعاً ماديا حيث تكون الهجرة، في هذه الحالة، مجرد سبيل لتحقيق مدخرات مالية يمكنه استخدامها بشكل أفضل في بلد المنشأ.

ج- ويرى الأخصائيون أن المهاجر من أجل العلم واكتساب المعرفة والكفاءات، مرشح للعودة إلى بلد المنشأ، فهو يكتسب عادة مهارات تزيد من فرص الشغل في بلده بفضل الخبرة والموارد التي يتحصل عليها أثناء فترة الهجرة وتشمل تلك الموارد التحويلات المالية المتراكمة خلال فترة الهجرة، والخبرات والمهارات التي قد يحوزها المهاجر خلال تواجده في بلد المهجر، بالإضافة الى التحويلات الاجتماعية التي تتمثل في القيم والأخلاقيات المكتسبة خلال فترة الهجرة(نفس التقرير).

فعودة المهاجر الى بلده الأصلي قد تكون بهذا المعنى بفعل أحد هذه العوامل أو كلها مجمعة، مما يشجعه على اتخاذ قرار الرجوع الى وطنه. غير أن مدة الإقامة بالخارج، ترتبط بطريقة غير مباشرة بالرغبة في العودة، حيث أنه كلما طالت مدة الإقامة في الخارج، كلما قل التفكير في العودة أو الانتقال إلى بلد آخر، كما أن الوصول إلى سن التقاعد قد يزيد الرغبة

في العودة إلى بلد المنشأ لدى بعض المهاجرين أو على أقل تقدير، يقوم المهاجر بتقسيم وقته بين الإقامة في بلد المنشأ وبلد المقصد.

2- النظريات المفسرة للهجرة العائدة

تعد الهجرة من أكثر المواضيع التي خصها الباحثون في علم الاجتماع وعلم السكان والاقتصاد والسياسة باهتمام كبير لما لها من تأثير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المقصد وبلدان المنشأ على حد سواء. فالدراسات التي تم إنجازها في هذا المجال، أفرزت نظريات وأدبيات حاولت تفسير الهجرة الدولية وفهم أسبابها والعوامل المتحكمة فيها، سواء تعلق الأمر بالاتجاه الاقتصادي أو الاتجاه الاجتماعي وصولا إلى نظرية الشبكات ودورها في تفسير موجات الهجرة الدولية والحراك الناجم عنها. وفيما يلي نحاول التطرق الى أبرز النظريات التي تم تطويرها حول ظاهرة الهجرة العائدة:

2-1- النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة Neoclassical economical theory

تفسر هذه النظرية عودة العمال المهاجرين بفشل تجربة الهجرة لأنها لم تحقق الفوائد المتوقعة من الهجرة أي أن تكاليف الهجرة لم تجني فوائد وأرباح عالية مما يؤدي إلى حدوث العودة نتيجة لذلك. ويتم تفسير دوافع الهجرة وفق المنظور الاقتصادي النيو كلاسيكي من خلال التفاوت في الأجور بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد، حيث يتوقع المهاجرون عادة، مداخيل مادية أعلى في بلد المقصد، بالتالي تكون العودة طبقاً لهذا التفسير ناتجة عادة، عن فشل تجربة الهجرة وعدم الحصول على النتائج المتوقعة.

كما أن المهاجر حسب هذه النظرية، قد لا يأمل فقط في تعظيم العائد من الهجرة ولكن يأمل أيضا في اطالة مدة الاقامة بالخارج لتحقيق تسوية وضعه ولم شمل أسرته للتمتع بفارق الأجر بين بلد المنشأ وبلد المهجر، وعليه فإن العودة تكون نتيجة عدم قدرة المهاجر على تعظيم منافعه من الهجرة وعدم الاستفادة من فارق الأجر بين البلد المرسل والبلد المستقبل وبالتالي تكون العودة نتيجة لفشل المهاجر في الوصول الى أهدافه المادية (Massey,1993 :66-431).

وتقدم النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة لهجرة اليد العاملة تفسيرا آخر للعودة الى بلد الأصل، حيث تعتبرها نتيجة منطقية لاستراتيجية محسوبة من قبل أسرة المهاجر لتقسيم العمل داخل الأسرة بطريقة تؤدي إلى تعظيم المنافع. وتفترض تلك النظرية أن قرار الهجرة أو

العمل بالخارج، قرار أسري لا يخص الفرد المهاجر فقط. ووفقا لذلك فإن قرار العودة يكون نتيجة طبيعية لتجربة ناجحة يقوم المهاجر خلالها بتحقيق أهدافه من دخل مرتفع وادخار تراكمي لصالح الأسرة. وعليه فإن مدة الهجرة طبقاً لتلك النظرية ترتبط باحتياجات الأسرة من تأمين وادخار وقوة شرائية ومن ثم يرتبط قرار العودة بتحقيق تلك الأهداف.

2-2-النظرية البنيوية للعودة Structural approach

يتم وفق النظرية البنيوية تحليل نجاح أو فشل العائدين عن طريق الربط بين الواقع المادي للمهاجرين مع توقعاتهم قبل العودة وجلب الموارد المالية والاقتصادية الى دولة المنشأ. ويتم تفسير العودة أيضا من خلال رغبة المهاجرين في تحقيق بعض المشاريع والابتكارات في بلد المنشأ بواسطة الأساليب والوسائل والمهارات الجديدة التي اكتسبوها خلال تجاربهم في المهجر معتقدين أن هذا الرصيد المادي والفكري والتقني، سوف يتيح لهم فرصا أكبر لتلبية توقعاتهم.

تقدم النظرية البنيوية للهجرة العائدة، تفسيراً مغايراً للنظرية الاقتصادية ينطلق من فرضية أن الهجرة العائدة لا يجب أن يتم تفسيرها بالاعتماد فقط على تجربة الشخص المهاجر ولكن أيضاً يجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والمؤسسية لبلد المنشأ، حيث تمثل الموارد المالية والاقتصادية العائدة إلى بلد المنشأ أمراً حاسماً في قرار العودة بالإضافة إلى برامج إعادة إدماج المهاجرين العائدين.

فتحليل نجاح أو فشل العودة يتم من خلال المستوى الاقتصادي للأسرة ولا يعتمد هذا المنهج على التحويلات المالية للعائدين فقط، ولكن يتعداها ليشمل قوة العلاقات المحلية والتقاليد والقيم في بلد المنشأ لما لها من تأثير كبير على قدرة العائدين على استثمار خبراتهم في بلادهم الأصلي (Cassarino,2007 :59)

2-3- نظرية تخطي الحدود الوطنية Transnationalism

عكس النظرية البنيوية، يرى أصحاب هذه النظرية أن عودة المهاجرين لا تضع حدا لحلقة الهجرة. فحركة الهجرة لا تنتهي بمجرد العودة بل هي نظام دائري من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والتبادلات التي تسهل إعادة إدماج المهاجرين عن طريق نقل المعرفة والمعلومات والأفراد. فالعائدون بالنسبة لهؤلاء المنظرين، بمجرد زياراتهم الدورية والمنتظمة لبلدانهم الأصلية، يمكنهم الاندماج والاحتفاظ بروابط قوية مع أوطانهم حيث يقومون بصفة

دورية، بتحويلات مالية الى أسرهم. يسمح ذلك في الأخير بالعودة التي ينظر اليها العائدون، باعتبارها ناجحة في الموازنة بين تكاليف العودة وفوائدها وأثرها الفعلي في واقعهم المحلي حيث أن العائدين لا يكونوا بحاجة الى التكيف أكثر منه الى الاندماج عند عودتهم الى بلدهم الأصلي ذلك أنهم قد هيئوا ظروف عودتهم مسبقا.(المنصوري وبوحويش، 2014 :63)

تشكل نظرية" تخطي الحدود الوطنية" محاولة أخرى لصياغة إطار نظري ومفاهيمي يهدف من جهة، إلى فهم أفضل للروابط الاجتماعية والاقتصادية بين بلد المقصد وبلد المنشأ حيث يتم تنفيذ الأنشطة الوطنية بواسطة الاتصالات الاجتماعية المستمرة وعبر الحدود ومن جهة أخرى، فهم كيف تؤثر هذه الروابط علي هوية المهاجر. فوفق هذه النظرية، تشكل الهجرة العائدة جزءً منتظما دائريا للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية وتبادل المعلومات حيث تعمل تلك الآليات على المساعدة في عملية إعادة ادماج المهاجرين ونقل المعرفة والمعلومات

4-2- نظرية الشبكة الاجتماعية Social network theory

تفسر نظرية الشبكات الاجتماعية مفهوم الهجرة العائدة، تفسيرا مختلفا يعتمد على الروابط الاجتماعية، فهي تفترض احتفاظ المهاجرين العائدين، بصلات وعلاقات قوية مع أماكن استقرار سابقة في بلدان أخرى. هذه الروابط تعكس تجربة الهجرة وتمكن من تسيير مبادرات العائدين في بلاد المنشأ من خلال توفير الموارد اللازمة لتأمين العودة بواسطة أنماط من العلاقات الشخصية التي قد تستمد من الخبرات السابقة للعائدين. وتسهم تلك الشبكات الاجتماعية في توفير الموارد والمعلومات، لذلك فإن تكوين الروابط الاجتماعية هو أمر بالغ الأهمية لدراسة الأسس التي تحدد وتحافظ على الصلات عبر الحدود. غير أن التجارب المستمدة من الخبرات السابقة للمهاجرين العائدين وحدها، لا تفسر مبادرات العودة، حيث يلعب رأس المال الاجتماعي في هذه الحالة، دوراً رئيسياً في تحريك رغبة العودة. (التقرير الاقليمي للهجرة العائدة، 2014)

يبين العرض السابق لأهم النظريات التي تم تطويرها بهدف فهم أسباب وعوامل العودة ومدى مساهمة الهجرة العائدة في تنمية البلد الأصلي حيث اتضح أن تحليل هذه الظاهرة يستدعي مراعاة أسباب الهجرة بحد ذاتها وأهداف المهاجر وأسرته وتوافر البيئة المناسبة لاستيعاب وإدماج المهاجرين العائدين ضمن منظومة التنمية في بلد المنشأ.

ثالثا: سياسات استيعاب الهجرة العائدة في البلدان المغاربية

بدأ الاهتمام بسياسات الهجرة العائدة في بداية التسعينيات حينما واجهت بعض بلدان الاستقبال ركوداً اقتصاديا وبالتالي انخفاض حاجاتهم الى العمالة، خاصة تلك الغير مؤهله مما أدى الى استعداد بعض المهاجرين الى العودة إلى بلدانهم الأصلية وقد ترتب عن ذلك الاهتمام صياغة سياسات تهدف الى تنظيم العودة من قبل بلدان المقصد والمنشأ.

وقد تم في هذا السياق، التركيز من خلال هذه السياسات، على مجالين أساسين، يتعلق الأول بالإدارة الفعالة لبرامج الهجرة المؤقتة أو الموسمية والدائرية بينما يتعلق الثاني بالمساعدات المقدمة للمهاجرين من أجل العودة الطوعية. وهناك العديد من السياسات التي اتخذتها بعض الحكومات والمنظمات الدولية لتسهيل وتيسير عودة المهاجرين ومساعدتهم على اتخاذ قرار العودة.

أما بلدان المنشأ فعملت على تبسيط إجراءات العودة والاندماج في بعض الحالات والتكيف وإعادة الاندماج في الأخرى اضافة الى تهيئة سبل الاستفادة من العائدين بأحسن صورة ممكنة وذلك من خلال سياسات واستراتيجيات وتخطيط محكم من أجل توفير أجواء العودة للراغبين في ذلك.

1- حالة المغرب

ازداد اهتمام الحكومة المغربية خلال السنوات الأخيرة بالهجرة العائدة وبإمكانية دمجها في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولهذه الغاية تم انشاء" الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة". من مهام هذه الهيئة رفيعة المستوى، البحث بصفة أساسية حول أسباب الهجرة وأهداف المهاجر وأسرته من جانب و من جانب آخر، العمل جاهدة على توفير البيئة المناسبة لاستيعاب وإدماج المهاجرين العائدين ضمن منظومة التنمية في بلد المنشأ من خلال خطة مدروسة (الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج،2014). تتضمن الاستراتيجية التي أنجزتها الحكومة المغربية عدد من الخطوات أهمها تشجيع المغاربة في كل أنحاء العالم على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، مساهمة فعالة من أجل النهوض بالاقتصاد المغربي. كما تمثلت الخطوة الثانية في العمل على تعبئة العقول المغربية البارزة، المقيمة بالخارج واستخدام كفاءاتهم العلمية والمهنية واستغلالها في دعم وتطوير اقتصاد المعرفة في ظل العولمة وانتشار تكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة.

وتمثلت الخطوة الثالثة في صياغة استراتيجية خاصة بتعبئة هذه الكفاءات واستدراجها في حل المشاكل التنموية التي أصبح المغرب يواجهها.

وقد تم لهذا الغرض انشاء شبكة عريضة تضم العديد من الكفاءات الوطنية بالخارج مثل شبكة "فينكوم" وكذا جمعية "معرفة وتنمية " التي حققت بعض النتائج الايجابية حسب المتتبعين وبرنامج "توكتون" الذي لم يلق النجاح المتوقع لعدد من الأسباب التنظيمية والبنيوية. (مشروع يوروميد للهجرة ،2008)

2- حالة تونس

تمثلت سياسة الحكومة التونسية، من أجل استيعاب ظاهرة الهجرة العائدة واستغلال المهاجرين العائدين، في استحداث عدة مؤسسات أنيط بها مهمة التواصل مع التونسيين بالخارج، أبرزها "وزارة الشؤون الاجتماعية" و" ديوان التونسيين بالخارج ". تهتم هذه الهيئات الى جانب أخرى، بتصميم وتنفيذ برنامج الدعم الاجتماعي للتونسيين في بلدان الإقامة، بالإضافة إلى وضع برامج استراتيجية تضمن حماية حقوق ومكتسبات المهاجرين التونسيين ببلدان الاقامة والصهر على تفعيلها، وتيسير اندماجهم الفاعل والإيجابي داخل هذه

المجتمعات. كما تعمل على ترقية التواصل واستمراره بين ومع مختلف شرائح الجالية التونسية وذلك لتحريك وتفعيل مساهمة المهاجرين التونسيين بالخارج في المسيرة نحو التنمية بكل أبعادها. كما تهتم الحكومة التونسية كغيرها من الدول المغاربية، بإعادة ادماج المهاجرين العائدين إلى تونس في الاقتصاد الوطني حيث يعمل" دوان التونسيين بالخارج" على ربط الصلة بالكفاءات التونسية المهاجرة وتقويتها وتعزيزها من خلال العديد من البرامج. وتقدم الحكومة التونسية في هذا الصدد، بعض المحفزات تعمل على تنمية الرغبة في العودة المؤقتة والدائمة مثل انجاز نصوص تشريعية جذابة، تشجع على الاستثمار داخل الوطن، إضافة الى اعفاء التونسيين المقيمين بالخارج، من الرسوم الجمركية بالنسبة للتجهيزات والمعدات اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية تلك التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دون اشتراط العودة النهائية لأرض الوطن. (موقع وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية، 2012)

3- حالة الجزائر

لازمت عودة المهاجرين الجزائريين إلى بلدهم الأصلي، مختلف مراحل تطور الهجرة إلى الخارج، وبشكل رئيسي إلى فرنسا، خلال المرحلة الاستعمارية والنصف الأول من ستينيات القرن الماضي حيث شكل موضوع سياسة وطنية متكاملة تطلبت تدخل السلطات العليا للبلاد مع بداية السبعينيات. وقد تم في هذا السياق، وضع مخطط استعجالي لاستقبال جميع المهاجرين المهددين بالطرد من فرنسا، في ظروف تأزم العلاقات بين الجزائر وفرنسا مما أدى الى عودة دفعات كبيرة من المهاجرين، التي رافقها بروز الكثير من المشاكل أهمها صعوبات إعادة الاندماج الاقتصادي والمهني لفئات الجيل الأول، والمدرسي والثقافي لأبنائهم.

وانطلاقا من منتصف الثمانينيات، بدأت قضية العودة بالاختفاء بصفة تدريجية ضمن البرامج الحكومية وحلت محلها فكرة تعبئة المهاجرين وإشراكهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الذي برزت ظاهرة عدم عودة الطلبة والاطارات الذين تم ارسالهم الى الخارج من أجل الحصول على التكوين والخبرة، تلبية لمتطلبات التنمية الاقتصادية آنذاك. غير أن الأزمة السياسية والأمنية في التسعينيات أو العشرية السوداء التي استهدفت الشريحة المثقفة بالتصفيات العشوائية، أدت الى تفاقم ظاهرة هجرة الكفاءات الجزائرية بمختلف مجالاتها والتي أصبحت تعرف "بهجرة الأدمغة" بحثا عن الأمن والاستقرار. غير أن تحسن الظروف الأمنية في مطلع القرن الحالي، أدى الى عودة بعض المهاجرين بصفة تدريجية، إذ تبين قراءة الإحصاءات الخاصة بملفات تغيير إقامة المهاجرين الجزائريين المودعة لدى مصالح الجمارك الجزائرية، أن عدد العائدين خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و2005 بلغ 23319 شخصا. وهو عدد يكتسي درجة معينة من الأهمية، مقارنة بأعداد العائدين في إطار سياسة إعادة إدماج المهاجرين المنتهجة من طرف الدولتين الجزائرية والفرنسية، والمقدرة ب53000 نسمة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1974 و1984 والفترة ما بين 1985 و1994 التي تميزت بعودة 24000 شخصا (Labdelaoui et al,2007 :91)

ويتبين من خلال تسجيل هذه الزيادة في أعداد العائدين إلى الوطن، أن ظاهرة العودة ليست ظرفية، بل أصبحت أحد أشكال التنقلات في سياق تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، بما سمح بتحويل حركات الهجرة من الانطلاق للاستقرار في بلدان الاستقبال، إلى الانطلاق إلى بلدان المنشأ للإقامة بها والتنقل منها إلى بلدان أخرى، وهذا ما يتجلى في

تنوع وجهات الهجرة، وتحول العودة إلى شكل من التنقلات، وقد حدث هذا التحول بعد أن تغيرت معادلة العلاقة بين ظاهرتي الطرد والجذب.

3-1-الهجرة العائدة والاندماج الاجتماعي والاقتصادي

ترتبط إعادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجر العائد بمدى ما أنجزه بلد المنشأ من تطور وما أعده من آليات لتسهيل هذا الاندماج وتشجيع العودة. وتتأثر مساهمة المهاجرين العائدين، في النشاط الاقتصادي، بعدة عوامل أهمها المدخرات المالية للمهاجر والخبرة المكتسبة ومدة الإقامة بالخارج. وتلك العوامل تؤثر تأثيراً مباشراً على إعادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجر العائد، داخل بلد المنشأ. يرتبط بقاء العائدين في بلدهم بالطريقة التي تتم بها عملية اعادة الاندماج حيث أن هذه الأخيرة، إذا جرت بصورة سلسة وميسرة داخل المجتمع الأصلي، تكون بمثابة التحفيز على الاستقرار بصفة دائمة والتشجيع على الاستثمار في وطنه لضمان الحفاظ على مستوى معيشي لائق.

أما إذا لم تتم عملية اعادة الاندماج بالنسبة للعائد أو أسرته بالصورة المتوقعة، فقد يؤدي بهم الأمر الى الشعور بالاغتراب مقارنة بالمستوى المعيشي الذي تعودوا عليه خارج الوطن. وفي مثل هذه الأوضاع، يتم عادة تأجيل أي وثبة نحو الاستثمار الى غاية التأكد من تحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والادارية التي تشكل دافعا قويا للعودة النهائية الى بلد الأصل (الهيتي،2006: 15).

ينبغي الاشارة في هذا المقام الى أن مدة الإقامة بالخارج تمثل متغيرا حاسما في نوعية الخبرات المكتسبة من قبل المهاجر والتي يمكنه توظيفها في بلد المنشأ. فإذا كانت تلك المدة قصيرة (سنة أو سنتين، فإن المهاجر العائد، عادة ما يكتسب خبرة قليلة ليست كافية لإجراء تحديث أو القيام بأي تطوير في بلد المنشأ.

أما إذا كانت مدة الهجرة طويلة، قد يؤدي ذلك إلى شعور العائد بالغربة في مجتمعه الأصلي أو يكون المهاجر العائد قد بلغ من العمر ما يجعل مشاركته في المجتمع الأصلي هامشية إلى حد كبير. وبذلك تكون المدة المثلى هي المدة الكافية التي تؤثر على المهاجر وتجعله يكتسب الخبرة المناسبة ليكون لديه متسع من الوقت والطاقة لاستثمار المهارات والمعرفة في وطنه.(التقرير الاقليمي للهجرة العائدة، 2014) نظرا لما سبق ذكره تعتبر عودة المهاجرين

إلى بلدان المنشأ مجهزين بخبرات اكتسبوها وأموالا جمعوها أثناء إقامتهم بالخارج، من بين عوامل تقوية الصلة بين الهجرة والتنمية الاقتصادية لبلد الأصل. غير أن بعض الدراسات الميدانية أثبتت أن جزء من تلك التحويلات يتم توجيهه الى الإنفاق الاستهلاكي على أسر المهاجرين لتلبية احتياجات أفرادها المتزايدة اضافة الى تحسين الظروف المعيشية من المأكل والملبس وخدمات التعليم والصحة والترفيه ونوعية السكن وشراء الأراضي في المناطق العمرانية والزراعية. (تقرير السكان والتنمية،2007)

ويمكن للتحويلات الاجتماعية أن تلعب دوراً داعماً للتحويلات المالية من خلال نقل القيم والمفاهيم المحفزة لبيئة الأعمال في بلد المنشأ، كما أنها يمكن أن تساهم في دعم شبكات التواصل الاجتماعي للمهاجرين العائدين بما يؤدي الى تعزيز رأس المال الاجتماعي. وعلى الرغم من أهمية التحويلات الاجتماعية إلا أن الدراسات في مجال الهجرة والعودة والتنمية، تركز اهتمامها الأكبر على التحويلات المالية والمدخرات والمهارات الفنية المكتسبة. فالمهاجر العائد ومن خلال تحويلاته المالية واستثمارها في مشاريع متوسطة وصغيرة في بلد المنشأ، يساهم في التنمية الاقتصادية في بلده وذلك من خلال خلق فرص عمل جديدة التي من شأنها التقليص من معدلات البطالة المتزايدة(Lucas ,2005 :79)

4-عودة الكفاءات الجزائرية : دراسة MIREM

يندرج إنجاز هذه الدراسة في إطار مشاركة مركز "البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية"، في بحث شمل الجزائر والمغرب وتونس، تطبيقا لمشروع ممول من طرف الاتحاد الأوروبي والمعهد الجامعي الأوروبي لدعم إعادة ادماج المهاجرين العائدين إلى بلدهم الأصلي في منطقة المغرب العربي. وقد شارك في هذه الدراسة إلى جانب "المركز الجزائري"، "الجمعية المغربية للبحوث حول الهجرة" و"المعهد الوطني المغربي للإحصاء والاقتصاد التطبيقي "، و"ديوان التونسيين في الخارج". وقد سمح إجراء هذه الدراسة بجمع بيانات إحصائية ونصوص قانونية حول عودة المهاجرين في بلدان المغرب العربي. وشملت الدراسة الميدانية عينة تشكلت من 222 مبحوثا من الجزائر 220 مبحوثا بكل من المغرب وتونس واستعملت أداة الاستبيان لجمع البيانات.

كان هدف الدراسة هو تحليل وفهم ظاهرة الهجرة العائدة في بلدان المغرب ورصد العوامل المحددة لمسار هذه الهجرة إضافة الى التعرف على أنماط إدماج المهاجرين العائدين ومدى

قدرتهم على المساهمة في تنمية بلدان المغرب العربي. وفيما يلي نحاول عرض وتحليل نتائج هذه الدراسة المصنفة على أنها من أهم الدراسات التي تناولت إشكالية عودة المهاجرين من دول المغرب العربي إلى بلدانهم الأصلية بالتركيز على المعطيات الخاصة بالمهاجرين الجزائريين من خلال بعض المؤشرات التي تمكن من فهم عودة الكفاءات الجزائرية وتحليلها.

الجدول رقم (1): توزيع العائدين حسب المستوى التعليمي ونوعية العودة

المستوى	عودة طوعية	عودة اضطرارية
ما قبل الابتدائي	92,86	7,14
ابتدائي	86,11	13,89
متوسط	67,57	32,43
ثانوي	65,96	34,04
جامعي المستوى الأول	67,31	32,69
جامعي المستوى الثاني	81,48	18,52
أخر	78,95	21,05
المجموع	**79,82**	**20,18**

المصدر: حسين عبد اللاوي، عودة الكفاءات الجزائرية إلى بلدها الأصلي: "إضافات" المجلة جويلية 2010

لقد تميزت عودة الكفاءات الجزائرية المهاجرة بكونها خطوة مدروسة وتم الإعداد لها من طرف غالبية العائدين، مما يفسر أن الكثير منهم عادوا حاملين مشاريع استثمارية ومبادرات مستعدة للتنفيذ على أرض الواقع. وقد تبين أنهم اتخذوا قرار العودة دون التعرض لضغوط خارجة عن إرادتهم في بلد الإقامة، كالطرد والترحيل الاضطراري أو تدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، كما تم تسجيل أن العودة الطوعية تكون أقوى كلما كان مستوى الكفاءات أعلى وهذا ما يظهره الجدول رقم(1) حيث أن الكفاءات الجامعية ذات المستوى الثاني تمثل نسبة 81.48 % ، كما بينت الدراسة أن غالبية الكفاءات المهاجرة الجزائرية العائدة، تتخذ قرار العودة بعد حصولها على بيانات ومعلومات كافية حول امكانية إنجاز مشاريعها وعن الأوضاع في البلد الأصلي. وشكلت العائلة والأصدقاء وشبكة الأنترنت مصادر للمعلومات بشأن الاوضاع في بلد المنشأ. كما أوضحت الدراسة أن العودة كانت موضوع

تشاور عائلي مشترك، وأنهم حافظوا على علاقاتهم بالبلد الأصلي وذلك من خلال الزيارات إلى الوطن ووتيرة الاتصالات بأفراد العائلة والأقارب والأصدقاء.

جدول رقم(02) توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي ودوافع العودة الى البلد الأصلي

الدوافع	دون المستوى	ما قبل الابتدائي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي المستوى الأول	جامعي المستوى الثاني	آخر
عمل غير دائم في المهجر			11,11	22,22	11,11	44,44	11,11	
مشاكل عائلية في البلد الأصلي	15,15	3,03	15,15	18,18	15,15	12,12	12,12	9,09
مشاكل عائلية في المهجر	4,35	8,70	4,35	13,04	42,48	8,70	17,39	
مشاكل صحية	41,67		8,33	8,33	8,33		8,33	
مشاكل الاندماج بالمهجر			14,29	14,29	14,29	57,14		
التقاعد	69,74	9,21	15,79	1,32	2,63	1,32		
تسيير الأمور الشخصية	6,67		6,67	13,33	20,00	13,33	40,00	
إنجاز مشاريع		10.00	10,00		40,00	20,00	10,00	10,00
نهاية عقد العمل بالمهجر	14,29					85,71		
نهاية الدراسة بالمهجر				4,35			60,87	34,78
استكمال التكوين							100,00	
الحنين الى البلد الأصلي	5,00	10,00	10,00	25,00	15,00	20,00	10,00	5,00
عدوانية الوسط في المهجر	18,18		18,18			18,18	36,36	9,09
آخر	22,22			11,11			55,56	11,11
المجموع	26,79	4,91	11,70	9,43	11,70	13,21	16,60	5,66

المصدر : Cassarino , Jean Pierre (dir.) (2007) Migrants de retour au Maghreb

فيما يخص أسباب العودة فقد أوضح الجدول رقم (2) أنها متنوعة، ويصعب إعطاء أحداها أهمية أكبر من الأخرى، في اتخاذ هذا القرار. فبالنسبة لأفراد فئة المستوى الاول، تبين أن نسبة 85,71% منهم رجعوا إلى بلدهم الأصلي بسبب نهاية عقد العمل. وأن 60,87%من فئة الجامعيين ذوي المستوى الثاني قرروا العودة بسبب نهاية الدراسة و100% بسبب استكمال التكوين. بينما قررت نسبة 20% من الجامعيين ذوي المستوى الأول و10% من الجامعيين

ذوي المستوى الثاني، العودة بسبب انجاز مشاريع استثمارية وهي نسبة معتبرة نظرا للعدد الاجمالي للعائدين الى البلد الأصلي. وأشارت نسبة 40% من الكفاءات ذات المستوى الثاني أنها قررت العودة بسبب تسيير أمور شخصية داخل البلد الأصلي. وبررت نسبة 57,14% من الجامعيين ذوي المستوى الأول عودتها بسبب مشاكل الاندماج بالمهجر.

الجدول رقم (03) توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي ودوافع الهجرة من جديد

المستوى	معرفة باليد	صعوبة التكيف في البلد الأصلي	انعدام المستقبل في البلد الأصلي	تجديد وثائق الإقامة بالمهجر	عدم الحصول على منصب عمل في البلد	وجود إمكانيات التوظيف في الخارج	لأسباب عائلية	لأسباب صحية	أخرى
دون المستوى	15,38			69,23			7,69	7,69	
ما قبل الابتدائي	25,00			25,00			50,00		
ابتدائي	7,69	7,69		46,15	7,69		15,38	15,38	
متوسط	33,33	13,33		20,00	20,00		6,67	6,67	
ثانوي	11,76	17,65	35,29		17,65		5,88	5,88	5,88
جامعي المستوى الأول	26,92	7,69	11,54	3,85	3,85	30,77	7,69	3,85	3,85
جامعي المستوى الثاني	26.32		10,53	10,53	21,05	5,26	10,53	5,26	10,53
آخر	14,29	14,29				42,86	14,29	14,29	
المجموع	**21,05**	**7,89**	**9,65**	**19,30**	**10,53**	**10,53**	**10,53**	**7,02**	**3,51**

المصدر: حسين عبد اللاوي، عودة الكفاءات الجزائرية إلى بلدها الأصلي، مرجع سابق

لقد تنوعت دوافع الهجرة من جديد وذلك ما يظهر من خلال الجدول رقم (3) حيث أشار الجامعيون ذوي المستوى الأول بنسبة 11,54% أن السبب يكمن في انعدام المستقبل في البلد الأصلي بينما أشارت نسبة 30,77% الى وجود إمكانية التوظيف في الخارج و26,92% بسبب ممارسة ما يسمي ب "المعرفة". بينما بررت فئة الجامعيين ذوي المستوى الثاني أنها قررت العودة الى الهجرة من جديد بنسبة 26,32%بسبب ممارسة المعرفة ونسبة 10,53% بسبب انعدام المستقبل في البلد الأصلي ونفس النسبة بسبب تجديد وثائق الإقامة بالمهجر، في حين أشارت نسبة 21,05 % الى عدم الحصول على منصب عمل في البلد الأصلي.

أهم نتائج دراسة MIRAM

أ- أن متوسط مدة إقامة المهاجرين العائدين من الخارج بلغت 15 عاما وأن معظم العائدين من الرجال من الفئه العمرية (41-49)،

ب- تنامت فرص الاندماج الاقتصادي والاجتماعي لدي العائدين "عودة طوعية" مقارنة بالذين اضطروا للعودة بحيث واجهوا صعوبات في الاندماج،

ت - بلغت نسبة المهاجرين العائدين الذين تلقوا دعماً من الهيئات العامة في دولة المنشأ أقل من 10% ث- ارتفاع نسبة أصحاب الاعمال الحرة والمشاريع الاستثمارية ب 15%،

ج-أوضحت الدراسة العلاقة الإيجابية بين مدة الإقامة في الخارج وقدرة المهاجر العائد على الاستثمار في بلد المنشأ،

د- يقوم المهاجر العائد عادة باستثمار جزء من مدخراته بعد الوفاء بالحاجات الآنية للأسرة في المشاريع المتوسطة والصغيرة للحصول على دخل أعلى وحياة في ظل ظروف معيشية أفضل.

تمثل التحويلات المالية عاملاً داعماً لإعادة اندماج المهاجر العائد في بلد المنشأ، ذلك بالإضافة الى دعم الأسرة والشبكات الاجتماعية في بلد المقصد وبلد المنشأ.

ر- أكدت الدراسة على أهمية الإصلاحات السياسية والاقتصادية في بلد المنشأ وتأثيرها في خيارات العودة.

خاتمة

لقد تبين من خلال هذه الورقة البحثية أن الهجرة العائدة والتي تعددت أسبابها وعواملها، قد تكون في بعض الحالات، كما أشارت النظريات التي تم تطويرها في هذا المجال، من أهم العناصر الداعمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد الأصلي. هذا باعتبار أن المهاجرين ذوي المستويات الجامعية العليا، عندما تطول مدة اقامتهم بالخارج في الدول المتقدمة بصفة خاصة، يتحصلون على خبرات مهنية ومعارف تكنولوجية تمكنهم من تصميم مشاريع استثمارية وانجازها على أرض الواقع في بلد المنشأ، مما يساهم في خلق مناصب الشغل وتقليص نسبة البطالة وهي الظاهرة التي تعاني من تفاقمها الدول النامية. وهذا ما ينبغي أن يحدث حسب الأخصائيين في هذا المجال.

غير أغلبية المهاجرين من المغرب العربي، كما أشارت دراسة 'ميرام" (MIREM)، وخاصة ذوي المستويات العليا الذين عادوا الى بلد الأصل حاملين خبرة ومهارات وأموالا، لم يجدوا صعوبات في الاندماج الاجتماعي لأن الروابط بينهم وبين مجتمعهم الأصلي بقيت قوية لكن المشكل الذي واجهته هذه الفئة هو الاندماج الاقتصادي بسبب عدد من العوائق الإدارية والتنظيمية والبنيوية بالنسبة لرجال الأعمال وصعوبة الحصول على منصب عمل ملائم ومسكن لائق إضافة الى تدني الأجور وضعف مستوى الخدمات الصحية وغير ذلك من الظروف السوسيومهنية التي عاشوا في كنفها في المهجر.

هذه المشاكل وغيرها ساهمت بقدر كبير في التفكير بالهجرة مرة ثانية، أي أن العودة الى الوطن لم تكن نهاية مسار الهجرة بل كانت نقطة انطلاق لهجرات أخرى والى وجهات مختلفة. فالتوقعات التي يتصورها العائدون عند عودتهم الى أرض الوطن، كي تصبح واقعا حقيقيا ملموسا، ينبغي عليهم جمع معلومات كافية لتأمين عودتهم واكتسابهم وعي أفضل بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمعاتهم الأصلية.

قائمة المراجع

المجلات باللغة العربية

1- الهيتي (عبد الرحمن)."مستقبل التنمية في الوطن العربي في ظل التغييرات العالمية المعاصرة"، مجلة علوم إنسانية، العدد31، نوفمبر،2006.

2-حمد عبد الله المنصوري، عبد العالي بوحويش الدايخ، هجرة العقول العربية أسبابها وآثارها الاقتصادية، مؤسسة الفكر العربي، على رابط: 3 /http://www.arabthought.org-

حسين، عبد اللاوي (2010)، عودة الكفاءات الجزائرية إلى بلدها الأصلي: نهاية لتجربة إقامة بالمهجر أم حلقة لمسار تنقلات دولية، "إضافات" المجلة العربية لعلم الاجتماع مركز دراسات الوحدة العربية.

التقارير

4- التقرير الاقليمي للهجرة العائدة: هيئة الأمم المتحدة، 2014

5- تقرير مشروع يوروميد للهجرة التشريعات والمؤسسات والسياسات التي تحكم الهجرة بالمنطقة الاورومتوسطية، الاتحاد الأوروبي، بروكسيل، 2008.

6- الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة. خطة العمل.(2014)، الرباط: http://arabic.marocainsdumonde.gov.ma

7-تقرير السكان والتنمية 2007 ، الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، منشور على شبكة الأنترنت عن موقع ،. http://www.oecd.org/dataoced

-موقع وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية، البوابة http://www.social.tn/index.php8

Revues en langues étrangères

9- Cassarino, Jean Pierre (dir). « Migrants de retour au Maghreb : Réintégration et en jeux de développement. » Rapport général, Novembre 2007

10-Lucas, Robert EB. "Migration Internationale Vers Les Pays À Haut Revenu: Quelles Conséquences Pour Le Développement Économique Des Pays D'origine?". Revue d'économie du développement 19, no. 4 (2005)

11-Massey. "Theories of International Migration: A Review and Appraisal." Population and développent review.(1993)

12-Labdelaoui Hocine et Abdelhafid, Hammouche(2007, Les migrations algériennes à l'étranger. Puf, Paris.